



جمعية ريادة الأعمال التنموية تطلق المؤتمر الخليجي الأول للثورة الرابعة لمواجهة «كورونا»

أول مؤتمر إلكتروني للجمعية وبمشاركة نخبة من الخبراء في الخليج العربي

بأبي أحمد

أعلنت جمعية ريادة الأعمال التنموية عن انطلاق «المؤتمر الخليجي الأول للثورة الرابعة في مواجهة جائحة كورونا» ودور ريادة الأعمال في تمكينها، اليوم في تمام الساعة السابعة مساءً على قناة ريادة الأعمال التنموية على اليوتيوب، والذي يركز على (الذكاء الصناعي) وسيكون نقطة تحول لعالم الاقتصاد العالمي، والسلي التغييرات الجذرية التي تلامس مختلف المجالات والمفاهيم الاجتماعية والاقتصادية، ويهدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على الثورة الصناعية الرابعة من فرص وتحديات في القطاعين العام والخاص مع التركيز على أهمية مواكبة الواقع الجديد وأبرز الابتكارات والتطورات العالمية التي تحدثت ثقلات نوعية في مختلف القطاعات والمجالات، والتي تحمل أساساً كبيراً في تطوير وتنمية الاقتصاد المستخدم والحد من اعتماد الدولة على العائدات من صادرات النفط والتوجه إلى تعزيز بيئة فكرية متطورة لهذا الجيل والأجيال القادمة وإعطاء الشباب فرصة لإثبات مهاراتهم في تلك التنمية لرؤية اقتصاد محلي قادر على الاستدامة.



كما يستضيف نخبة من الخبراء والمختصين بأوضاع المؤسسات الاقتصادية، إضافة إلى مجموعة من الأكاديميين من الخليج العربي، وذلك بهدف استطلاع آرائهم واستعراض الخبرات والتجارب الوطنية وبما يهدف إلى تعظيم التفاعل بين المشاركين، وفرصة للحضور للتعرف على مختلف التطورات والعلوم والطرق والمهارات التي تمكنهم من المساهمة في الثورة الصناعية الرابعة وما تحدثته من تحولات نوعية، مع تشجيعهم على اعتماد الابتكار

المحور الرابع: الحاضنات التكنولوجية وأثره في تحسين الإنتاجية وزيادة التنافسية. المحور الخامس: الدور الحكومي وأثره على السياسات الاقتصادية القادرة على حماية رواد الأعمال.

المحور السادس: إدارة التغيير مع أزمة كورونا لرواد الأعمال.

المندوبون في المؤتمر

م. يوسف الحارثي - الرئيس التنفيذي للصندوق العماني للتكنولوجيا (دولة عمان) - د. أمينة خليفة آل علي - عضو مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة ورئيس مجلس سيدات أعمال عجمان - (دولة الإمارات العربية المتحدة) - د. عصام بن عبدالله القبيسي - خبير الأنظمة التقنية والأمن السيبراني ومؤسس وثائق حماية وأمن المعلومات ومستشار السبراني في عدد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص - (المملكة العربية السعودية). - د. زهرة باقر استشارية بربادة الأعمال وخبيرة جودة وتميز (ملكة البحرين). - د. درج الدوسري مستشار التدريب والتطوير المؤسسي (دولة قطر). - د. مقصي إبراهيم الشطي خبير في مجال تكنولوجيا المعلومات (الكويت).

مع استمرار خدمات الرعاية الصحية عن بُعد بالمجان مراكز ضمان تستقبل المراجعين في مناطق العزل الكلي بأسعار وزارة الصحة

أعلنت شركة مستشفيات الضمان الصحي «ضمان» عن استقبالها للمراجعين في مراكزها للرعاية الصحية الأولية والمتواجدة في حولي والفروانية خلال فترة العزل الكلي بأسعار مخفضة للمساهمة في تخفيف العبء عن المتواجدين في هذه المناطق ومساعدتهم على متابعة حالتهم الصحية في تخصصات طب العائلة وطب الأسنان من خلال طاقم طبي وتمريضي على أفضل المستويات، وكذلك لتوفير الخدمات الصحية التي من شأنها تحجيم احتمالات انتقال العدوى وبفيروس كورونا المستجد، حيث تتبع ضمان الإجراءات والبروتوكولات القياسية المعتمدة من منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة، وشاركت أطقمها الطبية في جهود الدولة لمواجهة الفيروس، وأعلنت الشركة أن تكلفة المراجعة الطبية ماثلة لأسعار وزارة الصحة بواقع 2 دينار لخدمات الطب العائلة وكذلك سوف تقدم أسعاراً للخدمات الصحية عن بعد سواء عن طريق الهاتف أو مكالمات الفيديو لجميع المواطنين والمقيمين بالمجان.

وقال د. محمد القناعي الرئيس التنفيذي بالوكالة في ضمان إن الشركة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الصحية تشترك مع الدولة في مواجهة الوباء من خلال خطط مدروسة ومبادرات تساعد على عبور هذه المرحلة، فبداية الأمانة قمنا بتفعيل منظومة ضمان للرعاية الصحية عن بعد من خلال مبادرة «تطمن» لتقديم الاستشارات من خلال أطباء ضمان عن طريق الهاتف واتصالات الفيديو وتم تقديم تلك الخدمات بالمجان بدعمها للبقاء في المنازل، كما قمنا بتفعيل الزيارات المنزلية للمرضى الذين لا يستطيعون زيارة المركز، بالإضافة إلى الحملات التوعوية المستمرة التي تطلقها ضمان وتستهدف من خلالها نشر الوعي والمعرفة بسبل مواجهة الفيروس ودرء الخطر، وحالياً نؤكد على مسؤوليتنا الاجتماعية للمواطنين في مناطق العزل الكلي في حولي والفروانية لتسهيل وصولهم للخدمات الصحية في هذه الظروف الخاصة من خلال مراكز ضمان بأسعار مناسبة، علماً بأن الشركة قامت بالاستعداد لهذه المرحلة من خلال توفير المتطلبات اللازمة من حيث جاهزية الطواقم الطبية وكذلك المعدات الطبية والإجراءات الاحترازية المعتمدة.

وأضاف القناعي أن ضمان مستمرة في متابعة التطورات الإدارية بمواجهة الفيروس والجهود المبذولة في هذا الصدد، وأنها تستكمل مشاركتها الفعالة في هذه الجهود في جميع المراحل وعلى كل المستويات حتى انتهاء الأزمة.



النفط الكويتي يقفز 20% إلى 33 دولاراً. أعلى مستوياته في 3 أشهر

صعدت العقود الآجلة لخام برنت 0,94% أو ما يعادل 36 سنتاً إلى 38,68 دولاراً للبرميل، وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 0,73% أو ما يعادل 26 سنتاً إلى 35,70 دولاراً للبرميل.



قفز سعر برميل النفط الكويتي بأكثر من 20% خلال تعاملات أول من أمس ليبلغ أعلى مستوياته في نحو شهرين ونصف مسجلاً مستوى 33,01 دولاراً للبرميل، وذلك مقارنة بمستوى 35,46 دولاراً للبرميل المسجل في 13 مارس الماضي، حيث استثمر سعر النفط الكويتي في التراجع والتذبذب خلال تلك الفترة حتى عاد للارتفاع من جديد خلال تعاملات يوم الإثنين وقفز بنحو 5,63 دولاراً، وذلك وفقاً للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

وعلى الصعيد العالمي، فقد ارتفعت أسعار النفط أمس، مع ترقب المتعاملين لبرو ما إذا كان منتجون كبار سينفقون على تمديد تخفيضاتهم الضخمة للإنتاج لدعم الأسعار في اجتماع افتراضي يعقد في وقت لاحق من الأسبوع الجاري. وخلال تداولات أمس،

إعلان

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي ش.م.ك.ع «كميفك»

يسر مجلس إدارة شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية المقرر عقده في تمام الساعة 11:00 من صباح يوم الخميس الموافق 18 يونيو 2020 وذلك في مقر الشركة في منطقة المرقاب - شارع السور - برج جاسم - الطابق 15 وذلك لمناقشة البنود التالية:

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقب الحسابات السيد/ وليد عبدالله العصيمي - مكتب العيبان والعصيمي وشركاهم (ارنست ويونج) - عن البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.
3. سماع تقرير المحكمة وتقرير لجنة التدقيق والمطابقة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
4. مناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 واعتمادها والمصادقة عليها.
5. سماع تقرير المخالفات التي رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
6. سماع تقرير التعاملات التي تمت عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 أو ستمت مع أطراف ذات صلة في السنة المالية 2020.
7. سماع تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 طبقاً لنص المادة (26) من النظام الأساسي للشركة.
8. مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة وذلك عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
9. مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح على السادة المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
10. إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
11. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء وبيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم (7) لعام 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
12. الموافقة على ترخيص لمجلس الإدارة بالتعامل مع شركتي المدار للتمويل والاستثمار (ش.م.ك.ع) وشركة دار الثريا العقارية (ش.م.ك.ع) في بيع وشراء العقارات بما يعود بالنفع على كافة المساهمين بغض النظر عن مصلحة أي عضو من مجلس الإدارة نتيجة هذا التعامل، إذ لا يضير الشركة أن يتحقق النفع لمساهميها نتيجة التعامل مع أية شركة في هذا المجال (بيع وشراء العقارات) بغض النظر عن أشخاص مالكيها أو المساهمين فيها.
13. تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال للسنة المالية القادمة التي تنتهي في 31 ديسمبر 2020 مع مراعاة مدة التغيير اللازمة لمراقبي حسابات الشركة وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتباعه. والله ولي التوفيق،،،

لاستلام بطاقات الحضور يرجى من السادة المساهمين الراغبين بحضور الاجتماع التواصل على الأرقام التالية 55533010 / 22255519 خلال الأوقات من الأحد إلى الخميس من الساعة 9:30 صباحاً إلى 12:30 ظهراً أو على البريد الإلكتروني customer.service@kmeffic.com.

ملاحظة: في حال عدم اكتمال النصاب القانوني للجمعية العامة العادية، سوف يتم تأجيل الاجتماع إلى يوم الخميس الموافق 25 يونيو 2020، ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً أي كانت نسبة الحضور.

رئيس مجلس الإدارة

شركة مجموعة الخصوصية القابضة ش.م.ك.ع. SPECIALITIES GROUP HOLDING CO. K.P.S.C.

دعوة

يتشرف مجلس إدارة شركة مجموعة الخصوصية القابضة ش.م.ك.ع. بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والذي تقرر عقده يوم الخميس الموافق 18/6/2020 في تمام الساعة 11:00 صباحاً بمقر الشركة الوطنية الدولية القابضة - شرق - شارع عبدالعزيز الصقر - برج الراجية - الدور 45 - لمناقشة البنود الواردة على جدول الأعمال.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 م

- 1- تلاوة تقرير المحكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
- 2- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه .
- 3- مناقشة تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.
- 4- مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليها.
- 5- استعراض التعاملات مع الأطراف ذات الصلة.
- 6- استعراض أي مخالفات رصدتها الجهة / الجهات الرقابية وأية عقوبات صدرت نتيجة تلك المخالفات ونتج عنها جزاءات (مالية وغير مالية) على الشركة.
- 7- مناقشة الاستقطاع للاحتياطي القانوني بنسبة 10% مبلغ 141,595,595 د.ك.
- 8- مناقشة الاستقطاع الاحتياطي الاختياري بنسبة 10% مبلغ 141,595,595 د.ك. يخصص لمواجهة احتياجات الشركة المستقبلية وللأغراض المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة.
- 9- مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر لعام 2019 على السادة المساهمين المقيدین بسجلات الشركة في تاريخ انعقاد الجمعية بنسبة 10% من إجمالي رأس المال المدفوع بواقع 10 سهم لكل 100 سهم أي بما يعادل أسهم عددها 15,000,000 سهم بقيمة 100 فلس كويتي للسهم الواحد بإجمالي مبلغ وقدره 1,500,000,000 د.ك.
- 10- مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وقدرها -/25,000 د.ك.
- 11- مناقشة تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً ل مواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
- 12- مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
- 13- تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية

- 1- مناقشة توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس مال الشركة من 15,000,000 د.ك إلى مبلغ وقدره 16,500,000 د.ك أي بزيادة وقدرها 1,500,000 د.ك بأسهم وعددها 15,000,000 سهم بقيمة 100 فلس كويتي للسهم الواحد تمثل أسهم المنحة التي سيتم توزيعها على السادة المساهمين المقيدین بسجلات الشركة في تاريخ انعقاد الجمعية، على أن يتم تفويض مجلس الإدارة في التصرف في كسور الأسهم إن وجدت.
- 2- تعديل نص المادة السادسة من عقد التأسيس والمادة الخامسة من النظام الأساسي لتصبح على النحو التالي:
النص قبل التعديل:
"حدد رأس مال الشركة بمبلغ وقدره 15,000,000 د.ك (خمسة عشر مليون دينار كويتي) مقسماً على 150,000,000 سهم قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم "نقدية وعينية".
النص بعد التعديل :
"حدد رأس مال الشركة بمبلغ وقدره 16,500,000 د.ك مقسماً على 165,000,000 سهم قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم "نقدية وعينية".
وفي حال عدم اكتمال النصاب سوف يتم تأجيل انعقادها إلى يوم الخميس الموافق 2020/7/2 بتاريخ ذات الوقت والمقر.
على السادة المساهمين الراغبين في حضور الاجتماع مراجعة مقر شركة مجموعة الخصوصية القابضة - امقرة الصناعية - قطعة (4) - قسيمة (174) لاستلام بطاقة الحضور وجدول الأعمال.
وعلى السادة المساهمين الراغبين في الحضور والتصويت عن طريق النظام الإلكتروني مراجعة موقع الشركة الكويتية للمقاصة للاطلاع على دليل السياسات والإجراءات المتعلقة بعقد الجمعيات العامة من خلال الأنظمة الإلكترونية (www.maqasa.com) وإتخاذ إجراءات التسجيل في النظام الإلكتروني للجمعيات العامة . للاستفسارات / 1802550 داخلي 110 - نفا / 55111992
رئيس مجلس الإدارة
والله ولي التوفيق ،،،

حيدر لـ الجريدة: ضم المزيد من المناطق للعرض ضاعف مشاكل القطاع العقاري

«صفقات عقارية في طريقها للإلغاء بسبب إجراءات كورونا»



عماد حيدر

طلب الأخير فسخ العقد رغم الظروف الحالية ومن المشاكل أيضاً انتهاء مدة العقد بين الطرفين، التي لا دخل لهما فيها وتحميلها الجهات الحكومية. ولفت حيدر إلى أن عودة إدارة التسجيل العقاري إلى العمل بشكل جزئي وتخليصها بعض المعاملات خفف نوعاً ما وحذ من تلك المشاكل. وأكد أنه مع طول الانتظار ستزداد المشاكل وتمتلئ المحاكم بقضايا الإيجارات بين المؤجر والمستاجر والعوائد أصبح يخشى العواقب، وتولدت لديه رغبة بالاحتفاظ بـ«الكاش». وأضاف أن هناك العديد من عمليات المبيعة العقارية طالب فيها أحد الأطراف بفسخ العقد، إضافة إلى رفض البائع باسترجاع «العربون» إلى المشتري في حال

ثلاثة مليارات دينار سنوياً، ومع توقف التداولات العقارية بالكامل، فإن خسائر التداولات العقارية تصل إلى مليار دينار عن فترة الأربعة أشهر الماضية حتى الآن والقادم أصعب. وأفاد بأن الصفقات التي تمت بعقد بيع ابتدائي قبل أزمة كورونا، ولم يتم تدوينها وتحويلها في إدارة التسجيل العقاري ومع طول الانتظار لطرفي العقد البائع والمشتري حصل خلاف بين الكثير منهم لأسباب عديدة ومختلفة منها توقع انخفاض الأسعار بعد الأزمة ومشكلة الإخلاء وتسليم العقار للمشتري بعد انتهاء مدة الإخلاء وعدم قدرة المشتري على الإخلاء لعدم وجود بديل في الوقت الحالي نظراً إلى الظروف الراهنة وجميع ما تم ذكره يخص القطاع السكني.

وعن القطاع الاستثماري، لفت إلى حدوث أخلاقيات كثيرة بين الأطراف على نزول الأسعار وعلى الدخل الشهري، وهل هو من حق البائع أم المشتري فبعد أن كان المستثمر يبحث عن العوائد أصبح يخشى العواقب، وتولدت لديه رغبة بالاحتفاظ بـ«الكاش». وأضاف أن هناك العديد من عمليات المبيعة العقارية طالب فيها أحد الأطراف بفسخ العقد، إضافة إلى رفض البائع باسترجاع «العربون» إلى المشتري في حال

قال نائب رئيس اتحاد وسطاء العقار عماد حيدر، إنه مع استمرار جائحة كورونا وتعطيل النشاط الاقتصادي فترة طويلة والتشدد في الإجراءات الاحترازية بدأت القطاعات الاقتصادية، ومنها العقاري، يتأثر ويواجه العديد من المشاكل.

وأضاف حيدر لـ «الجريدة» أن جائحة «كورونا» ألقت بظلالها على القطاع العقاري خصوصاً بعد ضم المزيد من المناطق إلى العزل الكلي، حيث زادت مشاكل المستاجرين والعروض عن سداد الإيجارات، إضافة إلى مشاكل محلات التجزئة وحاجتهم الماسة إلى المساندة والدعم الحكومي للقدرة على الاستمرار في نشاطهم والخروج من عتق الزجاجة، مروراً بمشاكل سكن العزاب والمدن العمالية والوضع.

وأوضح أنه مع استمرار وقف التداول الكامل للبيع والشراء وإغلاق المكاتب العقارية ووقف النشاط المالي والمصرفي (البنوك) وهو المحور الرئيسي في النشاط الاقتصادي توقفت الصفقات العقارية وشركات إدارة أملاك الغير واجور ورواتب العاملين في القطاع الخاص وبدأت الخسائر الاقتصادية مقابل مكاسب صحية لم تتحقق حتى الآن.

وذكر أن التداولات العقارية في آخر تسع سنوات لم تقل عن

«بيت رساميل للاستثمار» ترتب صفقة استحواذ على محافظة عقارية

بقيمة 22.2 مليون جنيه إسترليني في المملكة المتحدة



محمد الخائب



علي الفليح

توفيرهما مجموعة متنوعة من الخدمات والمرافق، وكذلك قريهما من مراكز التسوق والترفيه والمطاعم والجمعيات، وهما مؤجران بالكامل منذ الانتهاء من بناؤهما.

وأعرب عن نجاح «رساميل» في إتمامها لهذه الصفقة، في ظل هذه الأوقات العصيبة من جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، لا سيما في اتخاذ العديد من الإجراءات التحوطية لتقليل المخاطر وتعزيز ضمان الإيجارات حتى نهاية العام الدراسي المقبل 2020/2021 في حال استمرت الجائحة، بالإضافة إلى الاستفادة من بيئة تكلفة التمويل المنخفضة والاستحواذ على العقار بسعر شراء مغر.

وفي تفاصيل الصفقة، أشار الخائب إلى أن العقارين حديثاً الإنشاء إذ تم بناؤهما في عام 2018 ويقعان على مقربة من الجامعات المخدومة في المدينتين، وفي مواقع استراتيجية بمسافات السير على الأقدام منها واليهما، وكلا العقارين يوفران مكان إقامة مميّزا وعصرياً يناسب ذوق واحتياجات الطلبة مع مساحات واسعة مشتركة، بالإضافة إلى

المحدود، التي تخضع لإشراف سلطة دبي للخدمات المالية، عن استثمارها بنجاح عملية ترتيب صفقة استحواذ عقارية لمصلحة مجموعة من المستثمرين المحترفين على محافظة ذا روك (The Rock Portfolio) بالمملكة المتحدة، بقيمة 22.2 مليون جنيه إسترليني، وفق هيكله تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء.

ويهدف إنشاء محافظة متنوعة من العقارات السكنية الحديثة، التي تم بناؤها خصوصاً لسكن الطلاب في الجامعات ذات التصنيف العالي في المملكة المتحدة، وذلك بغرض تحقيق عوائد استثمارية دورية ثابتة. وأضاف الفليح، ومن المتوقع أن يحقق هذا الاستثمار عائداً نقدياً سنوياً صافياً بنسبة 7 في المئة توزع بشكل ربع سنوي على المستثمرين، مع معدل عائداً داخلي متوقع يصل إلى 10 في المئة خلال فترة الاستثمار التي تبلغ 5 سنوات.

وأكد أن «رساميل» ستواصل العمل ضمن استراتيجية استثمارها الصحيحة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة الهادفة إلى انتقاء أفضل الفرص الاستثمارية، التي تتماشى مع التطورات والتغيرات المستقبلية في الأسواق العالمية، وتوسيع محفظة استثماراتها العقارية في شتى القطاعات، تحقيقاً لطموحات المساهمين

وأكد الفليح أن «رساميل» ستواصل العمل ضمن استراتيجية استثمارها الصحيحة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة الهادفة إلى انتقاء أفضل الفرص الاستثمارية.

وأكد الفليح أن «رساميل» ستواصل العمل ضمن استراتيجية استثمارها الصحيحة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة الهادفة إلى انتقاء أفضل الفرص الاستثمارية.

«التمويل الدولي»: دول الخليج تتعرض لأسوأ أزمة اقتصادية في تاريخها

وقال المعهد إن سلطنة عمان التي تبدو «عرضة للخطر على نحو متزايد بالمنطقة في ضوء تنامي الدين» قد تشهد انكماشاً اقتصادياً بنسبة 5.3 في المئة، بينما قد يتسع العجز إلى 16.1 في المئة في العام الحالي من 9.4 في المئة في 2019.

وتابع أن إجراءات سلطات دول مجلس التعاون الخليجي لدعم السيولة لتعزيز البنوك تبلغ أربعة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، أي 54 مليار دولار. وقد ينكمش الناتج المحلي الحقيقي للسعودية، أكبر اقتصاد في المنطقة، أربعة في المئة. وينمو العجز إلى 13 في المئة هذا العام.

القطاع الخاص، إثر انخفاض حاد للإنتاج الاستهلاكي في أبريل، بسبب إجراءات احتواء الفيروس. أما بالنسبة للمعهد، فيظل النظام المصرفي للمنطقة متيناً بفضل قوة السيولة ورأس المال، وقروض رديئة منخفضة نسبياً.

من ذلك، ولكن يظل من المتوقع أن يتسع العجز الكلي إلى 10.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ2.5 في المئة في 2019.

قال البنك المركزي السعودي، أمس، إنه سيضخ 13.3 مليار دولار إضافي في القطاع المصرفي لمساعدة البنوك على دعم

في العام الحالي، رغم بعض المؤشرات على النجاح في احتواء تفشي الفيروس، وتخفيف بعض القيود في الأسابيع الأخيرة.

وتابع أن إجراءات خفض الإنفاق العام، التي تبنتها السلطات في المنطقة لاحتواء اتساع العجز «يمكن أن تعوض الخسائر الناتجة عن انخفاض صادرات النفط وأكثر

قال معهد التمويل الدولي إن دول مجلس التعاون الخليجي تواجه أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخها، في ظل صدمة مزدوجة لانخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا.

وذكر المعهد أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سينكمش بصفة عامة 4.4 في المئة

قال معهد التمويل الدولي إن دول مجلس التعاون الخليجي تواجه أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخها، في ظل صدمة مزدوجة لانخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا.



إعلان

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي ش.م.ك.ع «كميفك»

يسر مجلس إدارة شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية المقرر عقده في تمام الساعة 11:00 من صباح يوم الخميس الموافق 18 يونيو 2020 بويو 2020 وذلك في مقر الشركة في منطقة المرقاب - شارع السور - برج جاسم - الطابق 15 وذلك لمناقشة البنود التالية:

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقب الحسابات السيد/ وليد عبدالله العصيمي - مكتب العيان والعصيمي وشركاهم (ارنست ويونغ) - عن البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.
3. سماع تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق والمطابقة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
4. مناقشة البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 واعتمادها والمصادقة عليها.
5. سماع تقرير المخالفات التي رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
6. سماع تقرير التعاملات التي تمت عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 أو ستتم مع أطراف ذات صلة في السنة المالية 2020.
7. سماع تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 طبقاً لنص المادة (26) من النظام الأساسي للشركة.
8. مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2019.
9. مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح على السادة المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2019.
10. إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم والقانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
11. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء وبيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم (7) لعام 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
12. الموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتعامل مع شركتي المدار للتمويل والاستثمار (ش.م.ك.ع) وشركة دار الثريا العقارية (ش.م.ك.ع) في بيع وشراء العقارات بما يعود بالنفع على كافة المساهمين بغض النظر عن مصلحة أي عضو من مجلس الإدارة نتيجة هذا التعامل، إذ لا يضير الشركة أن يتحقق النفع لمساهميها نتيجة التعامل مع أية شركة في هذا المجال (بيع وشراء العقارات) بغض النظر عن أشخاص مالكيها أو المساهمين فيها.
13. تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال للسنة المالية القادمة التي تنتهي في 31 ديسمبر 2020 مع مراعاة مدة التغيير اللازمة لمراقبي حسابات الشركة وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتباعه.

والله ولي التوفيق،،،

لاستلام بطاقات الحضور يرجى من السادة المساهمين الراغبين بحضور الاجتماع التواصل على الأرقام التالية 22255519 / 55533010 خلال الأوقات من الأحد إلى الخميس من الساعة 9:30 صباحاً إلى 12:30 ظهراً أو على البريد الإلكتروني customerservice@kmeffic.com.

ملاحظة:
في حال عدم اكتمال النصاب القانوني للضرورة لاجتماع الجمعية العامة العادية، سوف يتم تأجيل الاجتماع إلى يوم الخميس الموافق 25 يونيو 2020، ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً أيأ كانت نسبة الحضور.

رئيس مجلس الإدارة

«ذا كونفرنس بورد»: منطقة الخليج تواجه تداعيات «العاصفة الكاملة»

أصدر مركز ذا كونفرنس بورد الخليج للبحوث الاقتصادية والتجارية تقريره ربع السنوي للربع الأول من العام الجاري، حول أفاق الاقتصاد لمنطقة الخليج، وجاء فيه أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تغيير جذري في أفاق الاقتصاد العالمي على المدى القصير والمتوسط وربما على المدى الطويل، ففي المدى القصير تقلصت الأنشطة الاقتصادية بشكل جدي مع قيام الحكومات في العالم بفرض إجراءات وتدابير صارمة تحد من الحركة الشخصية والأنشطة الاجتماعية بغرض إبطاء انتشار الفيروس وتجنب الكارثة الصحية.

وأضاف التقرير أنه نتج عن ذلك تراجع

انخفاض غير مسبوق في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) العالمي في النصف الأول من عام 2020. ويتوقع «ذا كونفرنس بورد» حالياً أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4,8 في المئة لعام 2020 مقارنة بـ2019، وهو انخفاض غير مسبوق لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وتواجه دول الخليج نظرة سلبية مماثلة، مع التوقع بان يتراجع الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة 5,9 في المئة في 2020 مقارنة بـ2019، إذ تواجه دول الخليج، التي مارال اقتصادها يعتمد بدرجة كبيرة على النفط، سيناريو ما يمكن تسميته «العاصفة الكاملة»: أزمة إنسانية تقامت بفعل

الشارقة تدعم سيولة بنوكها بـ 4 مليارات درهم

أطلقت حكومة الشارقة آلية لدعم السيولة بقيمة 4 مليارات درهم لتخفيف الأثر الاقتصادي لجائحة فيروس كورونا. وأصدرت دائرة المالية المركزية بالشارقة صكوكاً بقيمة 4 مليارات درهم إماراتي، لتعزيز السيولة للبنوك التي تتخذ من الشارقة مقراً لها، لتمكينها من تقديم دعم مالي إضافي لقطاع الأعمال المتضررة من الظروف الاستثنائية الراهنة، بسبب جائحة الفيروس.

وتتم إصدار الصكوك المقومة بالدرهم الإماراتي مدة 12 شهراً على عدة شرائح، وتعتبر أول أداة قابلة للتداول بالعملة المحلية قصيرة الأجل في الإمارات العربية المتحدة حاصلة على تصنيف استثماري قصير المدى بدرجة A-2 من قبل وكالة التصنيف الائتمانية الدولية «ستاندرد أند بورز»، والتي يمكن للبنوك، التي مقرها إمارة الشارقة، من ضخها في الدورة الاقتصادية وفق معايير محددة.

دعوة

إعلان لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية للشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (ش.م.ك.عامه)

يسر مجلس إدارة الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (ش.م.ك.عامه) دعوة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية وذلك يوم «الخميس» الموافق «2020/06/25» في تمام الساعة «الحادية عشرة صباحاً» في «شيريترز كلوب Chairman's Club - شرق - برج كيكو - شارع الشهداء - الدور 65» وذلك لمناقشة البنود الواردة على جدول الأعمال -

- 1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في «2019/12/31» والمصادقة عليه.
- 2- سماع تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في «2019/12/31».
- 3- تلاوة تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن السنة المالية المنتهية في «2019/12/31» والمصادقة عليه.
- 4- سماع تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في «2019/12/31».
- 5- سماع تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في «2019/12/31» والمصادقة عليه.
- 6- مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في «2019/12/31» والمصادقة عليها.
- 7- الموافقة على التعاملات التي تمت مع أطراف ذات صلة خلال السنة المالية المنتهية في «2019/12/31» وتفويض مجلس الإدارة في التعامل مع الأطراف ذات الصلة حتى تاريخ عقد الجمعية العامة القادمة عن السنة المالية المنتهية في «2020/12/31».
- 8- الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتحويل مبلغ مقطوع «/ 100,000,000 د.ك. - مائة ألف دينار كويتي» من الدراج لحساب الإحتياطي الإيجابي.
- 9- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في «2019/12/31».
- 10- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في «2019/12/31» باستثناء عضو مجلس الإدارة المستقل منحه مكافأة مالية قدرها «/ 19,800 د.ك. - فقط تسعة عشرة ألف وثمانمائة دينار كويتي لا غير».
- 11- تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم (7) لسنة «2010» ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
- 12- إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في «2019/12/31».
- 13- تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال، مع مراعاة مدة التغيير اللازم لمراقبي الحسابات للسنة المالية التي تنتهي في «31 ديسمبر 2020» وتفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتباع.
- 14- تعيين أو انتخاب عضو مجلس إدارة مكمل للدورة الحالية «2018 - 2019 - 2020».

علما بأنه في حال عدم اكتمال النصاب سيصدق بشيئة الله الاجتماع المؤجل يوم «الخميس» الموافق «2020/07/02» في نفس المكان والأزمان المحددين.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الكويت للتمويل والاستثمار هاتفياً على أرقام «2248615 و 1889000» داخلي 502 أو عبر الريميل «s.shiekh@kfc-kw.com» وذلك للاستلام استمارات التوكيل وبطاقة الحضور وجدول الأعمال وتقرير مجلس الإدارة.

1889000 @kfcikw kfc-kw.com